فى اجتماع الشعبة العامة للمستثمرين

الاستقرار السياسى والاقتصادى وراء انتعاش حركة الاستثمار فى مصر

اشاد اعضاء الشعبة العامة للمستثمرين بالاتحاد العام للغرف التجارية بالتطورات الكبيرة التى شهدها مناخ الاستثمار، والذى اصبح قادرا على مواجهة المنافسة العالمية والاقليمية فى مجال جذب الاستثمارات، كذلك اكدوا على ضرورة العمل على استمرار حالة النشاط التى تشهدها الاسواق فى الوقت الراهن والطفرة الكبيرة فى معدلات نمو الصادرات المصرية، وكلها من الامور التى تسهم فى تحسين مناخ الاستثمار فى مصر. واشاروا الى ان ما اتخذته الحكومة من اجراءات وقرارات خاصة بخفض اسعار الاراضى وقيام هيئة التنمية الصناعية بالاشراف على هذا الامرمن شأنه ان يخفض التكلفة الاستثمارية ويسهم بقدر كبير فى زيادة القدرة التنافسية لمناخ الاستثمار فى مصر.

واشاروا خلال اجتماعهم امس برئاسة محمد ابو العينين رئيس الشعبة وبمشاركة محمد المصرى رئيس اتحاد الغرف التجارية ان الانجازات والتيسيرات الجديدة فتحت مجالات امام اقامة مشروعات استثمارية جديدة، والتوسع فى المشروعات القائمة، كما اشادوا بالسياسات النقدية والائتمانية المتبعه حاليا والتى ادت الى استقرار اسعار الصرف وتراجع اسعار الفائدة والذى من شأنه ان يخفض التكلفة الانتاجية.

محمد المصرى

ابو العينين

واكد محمد ابو العينين ان التوجه الجديد والذى تتبناه الحكومة وتؤيده الشعبة بالتحول الى التخصص الانتاجى فى الاقاليم المختلفة سيسهم بقدر كبير فى زيادة التنافسية بين المحافظات والاستفادة من المزايا النسبية التى تتمتع بها كل محافظة. واكد اهمية دور المستثمرين خلال الفترة المقبلة لوضع رؤية استراتيجية متكاملة لتحقيق نقلة نوعية فى مجالات الصناعة والتجارة فى مصر من خلال تطبيق البرنامج الانتخابى للرئيس مبارك والذى يستهدف تحقيق نهضة شاملة فى جميع المجالات.

متابعة:

رأفت أمين

وحول ما يتردد من ان الغاء الاعفاءات الضريبية فى قانون الضرائب الجديد سيؤثر على تنافسية الاستثمار.

اكد اعضاء الشعبة ان المزايا الضريبية لم تعد احد محفزات جذب الاستثمار، ولكن هناك عوامل اخرى اكثر اهمية فى جذب الاستثمار منها المناخ العام والاستقرار السياسى والامنى والاقتصادى وهو ما تتمتع به مصر فى الوقت الراهن، واشار فى هذا الصدد الدكتور نادر رياض الى ان الوصول بالشرائح الضريبية الى ٢٠٪ كحد اقصى هو انجاز بكل المقاييس، ويعد احد اهم العوامل الجاذبة للاستثمار مقارنة بنسب الضرائب فى دول اخرى ومنها المانيا على سبيل المثال والتى تفرض نسبة ٥٠٪ ضرائب على النشاط التجارى والصناعى، وشدد على اهمية ان نؤمن جميعا بالنجاح والتفاؤل بأن ما يتحقق على ارض الواقع من شأنه ان يحقق المزيد من النجاحات.

وفى هذا الاطار اشار محمد المصرى الى ان قانون الاستثمار فى مصر يعد واحدا من افضل القوانين العالمية فى مجال الاستثمار وهذا بشهادة كبريات الشركات العالمية، كما ان المناخ العام بشكل عام شهد تحسنا كبيرا سواء فى الاستقرار التشريعى او السياسات الائتمانية والنقدية، ولكن فى الوقت نفسه طالب بضرورة اعادة النظر فى قوانين العمل والتأمينات لتسهم من جانبها فى مساندة المناخ الجيد للاستثمار السائد حاليا.

جريدة الاهرام ٢٠٠٦/٩/٦